جامعة المنصورة
كلية التربية

مسح الأراضي والمزروعات وفحصها έπίσκεψίς και γεωμετρία
في مصر خلال العصر الروماني
(٣٠ ق.م – ٢٨٤ م)

إعداد

عزت ملاك صالح روفائيل
معيد بقسم المواد الاجتماعية

إشراف

أ.د/ أحمد فاروق رضوان
أستاذ التاريخ القديم - اليوناني والروماني – المساعد
كلية التربية – جامعة المنصورة

أ.د/ محمد السيد عبد الغنى
أستاذ التاريخ القديم - اليوناني والروماني- كلية الآداب – جامعة الاسكندرية

مجلة كلية التربية – جامعة المنصورة
العدد ١٢٣ – يوليو ٢٠٢٣

مسح الأراضي والمزروعات وفحصها ἐπίσκεψίς και γεωμετρία
في مصر خلال العصر الروماني
(٣٠ ق.م – ٢٨٤ م)

عزت ملاك صالح روفائيل

الملخص

تميزت مصر بنهرها العزب وتربتها الخصبة منذ فجر التاريخ، وكانت الزراعة هي العمود الفقري للاقتصاد المصري واعتمدت الصناعة والتجارة على المنتجات الزراعية، وذلك لسد حاجة الاستهلاك المحلي وإيجاد فائض يمكن تصديره للخارج؛ ومن ثم فقد اهتم ملوك البطالمة الأوائل في مصر بالتطوير في النظم الاقتصادية المختلفة وخاصة الزراعة، وعلى سبيل المثال لا الحصر الاهتمام بعمليات مسح الأراضي والمزروعات التي لعبت دوراً إيجابيًا في بناء الاقتصاد المصري في عهد ملوك البطالمة الأوائل، أما في عهد ملوك البطالمة الأواخر فقد أسهمت عدة أسباب في تدهور الزراعة ومنها تدهور وسائل الري وتخريبها، ونقص مساحة الأرض المنزرعة.

ولما كانت روما قد ضمت مصر إلى امبراطوريتها لكي تستغلها اقتصاديًا، فإنه من أجل تحقيق هذه الغاية عمل الرومان على إصلاح نظام الري، لإنعاش كافة أوجه النشاط الزراعي، وإنشاء السدود وشق الترع والمصارف وتطهيرها بأسرع وقت ممكن، بغرض إقامة حكومة قوية تعمل على النهوض بمرافق البلاد الاقتصادية، وتشجيع الملكية الخاصة والاستثمارات الفردية لاستصلاح أراضي كان قد أصابها البوار، وكان الرومان يهتمون بموسم فيضان النيل اهتمامًا كبيرًا، حيث لعب الفيضان دورًا أساسيًا في تقسيمات الأراضي، وتأثرت نظم الرومان الإدارية والاقتصادية في مصر بنظم أسلافهم البطالمة؛ فاهتموا أيضًا بعمليات مسح الأراضي والمزروعات وفحصها بعد انتهاء موسم الفيضان مباشرة أو في أوقات حدوث منازعات أو مشاكل بين بين بائع الأرض ومشتريها، أو بين الملاك وبعضهم البعض، في محاولة منهم لإنعاش الاقتصاد المصري مرة أخرى بعد تدهوره في عصر ملوك البطالمة الأواخر.

الكلمات المفتاحية: *مصر، العصر الروماني، مسح الأراضي والمزروعات، فحص الأراضي.*

Abstract

Egypt has been distinguished by its fertile river and fertile soil since the dawn of history. Agriculture was the backbone of the Egyptian economy, and industry and trade depended on agricultural products, in order to meet the needs of local consumption and create a surplus that could be exported abroad. Hence, the first Ptolemaic kings in Egypt cared about the development of various economic systems, especially agriculture, for example but not limited to the interest in

surveying lands and crops, which played a positive role in building the Egyptian economy during the era of the first Ptolemaic kings, but during the era of the late Ptolemaic kings, several Reasons for the deterioration of agriculture, including the deterioration and destruction of irrigation methods, and the lack of cultivated land.

And since Rome had annexed Egypt to its empire in order to exploit it economically, in order to achieve this goal, the Romans worked to reform the irrigation system, to revive all aspects of agricultural activity, and to construct dams and construct canals and drains and purify them as soon as possible, with the aim of establishing a strong government that works to advance the country's facilities. Economic, encouraging private ownership and individual investments to reclaim lands that had been devastated, and the Romans cared about the Nile flood season with great interest, as the flood played a major role in land divisions, and the Romans' administrative and economic systems in Egypt were influenced by the systems of their Ptolemaic ancestors; They also took care of surveying and examining lands and crops immediately after the end of the flood season or at times of disputes or problems between the seller of the land and its buyer, or between the owners and each other, in an attempt to revive the Egyptian economy again after its decline in the era of the late Ptolemaic kings.
Keywords: Egypt, Roman era, Survey of lands and crops, Land examination.

أولاً: المقدمة

نقصد بأرض مصر ذلك الشريط من الأرض الخصبة الذي يستمر ضيقًا في الجنوب ثم ينفتح في الشمال على شكل الدلتا، والذي نظر إليه هيرودوت في القرن الخامس قبل الميلاد ووجد فيه بحق "هبة من النيل" لأولئك الذين يقيمون في آخر مراحل مساره الطويل، ولكن هذه الهبة ليست كغيرها من الهبات، تنقطع صلتها بالواهب بمجرد تقديمها، وإنما ربطت بينها وبين الواهب رباط مقدس لا انفصام له، وإذا أخلّ أحدهما بواجبه أصاب الأرض من جراء ذلك شر كبير، وأخطر جانب من غير شك هو النيل؛ فإذا تخلف أو قل منسوب فيضانه عجزت الأرض عن الخصب ولم تقدم للناس ما ألفوه من خيراتها(١)، وكان المصريون القدماء يعتقدون أن للنيل إلهًا معبودًا – الإله حابي(٢)– يجود ويسخو بمائه وغرينه وفقًا لرغبة الآلهة، ووفقًا لشروط معينة من

(١) مصطفى العبادي (١٩٧٤)، *الأرض والفلاح في مصر الرومانية*، مجلة الجمعية المصرية الدراسات التاريخية، القاهرة، ص ١١٣.

(٢) ياروسلاف تشرني (١٩٩٦)، *الديانة المصرية القديمة*، ترجمة/ أحمد قدري، مراجعة/ محمود ماهر طه، دار الشروق، القاهرة، ص ٢٢٨؛ ملاك فكري توفيق (٢٠١٢)، *النشاط الاقتصادي للكنائس والأديرة في مصر في العصر الروماني المتأخر*، رسالة ماجستير– غير منشورة– كلية الآداب، جامعة بنها، ص٣٩؛ **الإله حابي** أو حعبى تعني الروح التي تكمن وراء نهر النيل، والقوة الخفية التي تسيره وتفيض بخيره على أرض مصر، فكان مجيء الفيضان يعني مجيء حابي، ولقبه المصريون القدماء في بعض أناشيدهم بأبو المعبودات، وخلعوا عليه

أهمها مشاركة الإنسان بجهده؛ فيجب أن تظل القنوات نظيفة والأهوسة والجسور في حالة جيدة حتى تصل هبه الإله حابي –المياه– إلى الحقول وبذلك يعم الخير الوفير(١).

وكانت مصر من أولى البلاد التي قدرت ضرورة الوحدة، وضرورة الحكومة، لتنظيم المجتمع وضبط علاقاته على مر العصور، وظل هذان المقومان الأساسيان قائمين مقياسًا لقوة مصر وتماسكها وميزانًا لحضارتها؛ فالحكومة القوية هي التي تهتم بفلاحة الأرض وبتوسيع مساحة الأرض المنزرعة، وتنويع المزروعات، والإفادة من مياه النيل، أما الحكومة الضعيفة فتسوء في عهدها الزراعة، وتغير الصحراء على الأرض الزراعية، ويضطرب مجتمع الريف، ويشتد الاستغلال والفساد(٢).

وتميزت مصر بنهرها العزب وتربتها الخصبة منذ فجر التاريخ، وكانت الزراعة هي العمود الفقري للاقتصاد المصري واعتمدت الصناعة والتجارة على المنتجات الزراعية، وذلك لسد حاجة الاستهلاك المحلي وإيجاد فائض يمكن تصديره للخارج؛ ومن ثم فقد اهتم ملوك البطالمة الأوائل في مصر بالتطوير في النظم الاقتصادية المختلفة وخاصة الزراعة، ولا أدل على عناية البطالمة الاوائل بالزراعة من أنه لم توجد بمصر خلال القرن الثالث قبل الميلاد أراضي يمكن زرعها ولم تزرع، وكانت مديرية أرسينوي خير مثال على ذلك(٣)، واهتموا أيضًا بشئون الري والصرف من خلال شق الترع والقنوات والمصارف واقامة الجسور(٤)، وذلك بهدف تنظيم الانتاج للوصول إلى أن تكون الدولة صاحبة ثروة وقوة، وتنافس الملكيات الكبيرة والغنية في ذلك

بعض الصفات مثل: (الذي يذهب في وقته ويأتي في وقته، والذي يحضر المأكل والمؤن، ورب الماء الذي يجلب الخضرة، ويتفانى الناس في خدمته، وتحترمه المعبودات، فهو معبود صغير خلقه رع من أحسن عناصره) **راجع:** جورج بوزنر وآخرون (١٩٩٦)، معجم *الحضارة المصرية القديمة*، ترجمة/أمين سلامة، مراجعة/ سيد توفيق، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ص ٣٤٥؛ أدولف إرمان (١٩٩٥)، *ديانة مصر القديمة (نشأتها وتطورها ونهايتها في أربعة آلاف سنة)*، ترجمة/عبد المنعم أبو بكر ومحمد أنور شكري، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، القاهرة، ص ١٨.

(1) Cf., H. I. Bell (1938), *Roman Egypt from Augustus to Diocletian,* Issue 26, Vol.13, Chronique d'Egypte, pp.347-360.

(٢) أحمد عزت عبد الكريم (٢٠٢١)، *الأرض والفلاح في مصر*، مجموعة مقالات عن الأرض والفلاح في مصر على مر العصور، سلسلة مصريات (٣)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ص ١–٣.

(3) J. G. Manning (2003), *Land and Power in Ptolemaic Egypt, The Structure of Land Tenure, Cambridge University Press, New York,* p.38.

(4) D. Crawford (1971), *Kerkeosiris an Egyptian Village in the Ptolemaic Period, Cambridge University Press,* pp.106 -107.

الوقت مثل مقدونيا – الحاكم الجديد للعالم الهلينستي–، والمملكة السلوقية –وريثة الإمبراطورية الفارسية–[١].

وعلى سبيل المثال لا الحصر الاهتمام بعمليات مسح الأراضي والمزروعات (γεωμετρία) التي لعبت دورًا إيجابيًا في بناء الاقتصاد المصري في عهد ملوك البطالمة الأوائل[٢]، أما في عهد ملوك البطالمة الأواخر فقد أسهمت عدة أسباب في تدهور الزراعة ومنها تدهور وسائل الري وتخريبها[٣]، مما أدى إلى نقص مساحة الأرض المنزرعة إذ أن مساحات كبيرة من الأراضي جفت أو تحولت ثانية إلى برك ومستنقعات[٤]، وقلت الماشية ونقص سكان القري بسبب نشاط الإسكندرية الصناعي والتجاري والذي كان يجتذب العمال من الريف إلى العاصمة[٥]، وأيضًا بسبب الثورات القومية، والنزاع الأسري بين ملوك البطالمة الآواخر، وتفشي ظاهرة فساد وانحرافات الموظفين[٦]، ووقوع البلاد فريسة لأعمال النهب والتخريب، وهروب الفلاحين من الأراضي (Ἀναχώρησις) فرارًا من الأعباء الضريبية ولجوئهم إلى المعابد (Ἀσυλία)[٧] دون أن تفلح الحكومة البطلمية في وقف هذا التدهور الاقتصادي[٨].

---

(١) **للمزيد راجع:** فوزي مكاوي (١٩٩٩)، *الشرق الأدنى في العصرين الهلنستي والروماني، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة*، ص ١–١١، ص ٦٨–٧٦، ص ١٣٢–١٣٥.

(٢) **للمزيد راجع:** أحمد فاروق رضوان (٢٠١٣)، *المسح والمكاييل والموازين كمعايير لتقدير الثروة في مصر في العصر البطلمي (دراسة وثائقية)*، المؤتمر الدولي الرابع (الفكر في مصر عبر العصور)، مجلة مركز الدراسات البردية والنقوش، جامعة عين شمس، ص ٢١–٣٦.

(3) M. Rostovtzeff (1941), *The Social and Economic History of the Hellenstic World, 3 Vols, Oxford, Clarendon University Press,* pp.718-719.

(4) M. Rostovtzeff (1922), *A Large Estate in Egypt in The Third Century B.C, A Study in Economic History, Madeson, Cornell University Library,* p.145.

(5) C. Preaux (1939), *L'Economic Royale des L'agides, Bruxelles, Edition De La Fondation Égyptologique Reine Élisabeth,* pp.491-492.

(٦) شحاته إسماعيل (١٩٧٨)، *انحرافات الموظفين في مصر في عصر البطالمة، رسالة دكتوراه – غير منشورة – كلية الآداب، جامعة عين شمس*، ص ٢١٩.

(٧) عاصم حسين (١٩٨١)، *أثر الضرائب في كيان دولة البطالمة، رسالة دكتوراه – غير منشورة* – كلية الآداب، جامعة المنيا، ص ٦٧.

(٨) حسن الإبياري وآخرون (٢٠٠٤)، *تاريخ مصر الاجتماعي والاقتصادي في عصر الرومان، دار العلم، الفيوم*، ص ٢٠٩.

ولما كانت روما قد ضمت مصر إلى امبراطوريتها لكي تستغلها اقتصاديًا، فإنه من أجل تحقيق هذه الغاية عمل الرومان على إصلاح نظام الري وذلك بضبط مياه النيل وحسن تصريفها، لإنعاش كافة أوجه النشاط الزراعي[١]، وإنشاء السدود وشق الترع والمصارف وتطهيرها بأسرع وقت ممكن[٢]، بغرض إقامة حكومة قوية تعمل على النهوض بمرافق البلاد الاقتصادية[٣]، وتشجيع الملكية الخاصة والاستثمارات الفردية لاستصلاح أراضي كان قد أصابها البوار[٤]، وسارع إلى استغلال هذه الفرص أولئك الذين يرغبون استثمارًا مربحًا لأموالهم، وفُتحت أسواق كثيرة للحاصلات الزراعية المصرية[٥]، وكان الرومان يهتمون بموسم فيضان النيل اهتمامًا كبيرًا، حيث لعب الفيضان دورًا أساسيًا في تقسيمات الأراضي، وتأثرت نظم الرومان الإدارية والاقتصادية في مصر بنظم أسلافهم البطالمة؛ فاهتموا أيضًا بعمليات مسح الأراضي والمزروعات (γεωμετρία) وفحصها (ἐπίσκεψις) بعد انتهاء موسم الفيضان مباشرة أو في أوقات حدوث منازعات أو مشاكل بين بائع الأرض ومشتريها، أو بين الملاك وبعضهم البعض، في محاولة منهم لإنعاش الاقتصاد المصري مرة أخرى بعد تدهوره في عصر ملوك البطالمة الأواخر[٦].

ثانيًا: أسباب اختيار موضوع الدراسة:

١. تزويد المكتبة العربية بمثل هذا الموضوع بشكل مفصل.
٢. إلقاء مزيدًا من الضوء على اهتمام الرومان بالزراعة المصرية.
٣. إلقاء الضوء على قيام الرومان بعمل مسح للأراضي والمزروعات في مصر.

---

(1) M. Rostovtzeff (1957), *The Social and Economic History of The Roman Empire, Second Edition,1, Oxford, The Clarendon Press,* pp.281*ff.*

(2) W. L. Westermann (1917), *Allius Gallus and the Reorganization of the Irrigation System under Augustus, Classical Philology,12, University of Chicago Press,* p.237*ff.*

(٣) **للمزيد راجع:** عبد اللطيف أحمد علي (١٩٨٨)، *مصر والامبراطورية الرومانية في ضوء الأوراق البردية، دار النهضة العربية، بيروت*، ص ١-٤٠.

(4) M. Rostovtzeff (1929), *Roman Exploitation of Egypt in the First Century A.D, Journal of Economic and Busines History,* p.347.

(٥) أمل جابر يوسف أحمد (٢٠١٨)، *المراسيم الاقتصادية للأباطرة الرومان في مصر الرومانية دواعيها وآثارها (٣٠ ق.م – ٢٨٤م)، مجلة مركز حضارات البحر المتوسط، كلية الآداب، جامعة سوهاج، المجلد الثاني، العدد الأول*، ص ٧٩.

(١٩) رجب سلامة عمران (١٩٩٧)، *كاتب القرية في مصر في العصر الروماني (دراسة وثائقية في الادارة المحلية)، رسالة ماجستير – غير منشورة – كلية الآداب، جامعة عين شمس*، ص ٢، ص ١٤.

٤. تعريف مسح الأراضي والمزروعات في مصر خلال العصر الروماني.
٥. التعرف على أسباب مسح الأراضي والمزروعات في مصر خلال العصر الروماني.
٦. معرفة مراحل إجراء عمليات مسح الأراضي والمزروعات في مصر خلال العصر الروماني.
٧. دراسة دور الموظفون القائمون بعملية المسح في مصر خلال العصر الروماني.
٨. دراسة أهم الأدوات المستخدمة في عمليات المسح وتطورها في مصر خلال العصر الروماني.

ثالثا: منهجية الدراسة

ستتم دراسة الموضوع من خلال منهجين وهما:

١-**المنهج الوصفي:** سيتم عرض موضوع مسح الأراضي والمزروعات وفحصها في مصر خلال العصر الروماني من خلال المصادر الأدبية التي تناولت الموضوع من أجزاء شتى وتجميعها في شرح بسيط، وعرض الأشكال والرسوم الخاصة بموضوع الدراسة.

٢-**المنهج التحليلي:** سيتم تحليل الكتابات المرجعية والأدبية التي تم عرضها في محاولة لاستخلاص نتائج معقولة تلائم ظروف مصر خلال العصر الروماني.

رابعاً: النتائج والمناقشة

١. **تعريف مسح الأراضي والمزروعات:**

يعتبر النشاط الزراعي العمود الفقري للاقتصاد المصري على مر العصور، ولما كانت أحوال الاقتصاد المصري وخصوصًا الزراعة قد أصابها الضعف والوهن في أواخر العصر البطلمي، فقد انصب اهتمام الفاتح الروماني على أمرها وإصلاح مرافقها، لذلك بدأ الإمبراطور أغسطس[١] بتأسيس سياسة اقتصادية زراعية جديدة تختلف اختلافًا جذريًا عن سياسة ما قبله من

(١) **أكتافيانوس** Οκταβιανός ولد في روما عام ٦٣ ق.م، من عائلة تنتمي إلى طبقة الفرسان الرومانية، والده جايوس أوكتافيوس من أسرة وليترو، والدته آتيا بنت جوليا أخت يوليوس قيصر، فقد أباه عام ٥٩ ق.م وهو في الرابعة من عمره؛ فتكفل به زوج أمه لوكيوس ماركوس فيليبوس، وفي عام ٤٤ ق.م كان يدرس في أبولونيا التابعة لمقاطعة إليريا، وعَلِم بأنباء اغتيال يوليوس قيصر؛ فعاد إلى روما على الفور، وعلم باختياره وريثًا لقيصر، وحظى بتأييد قوات قيصر العتيدة، ولكن ماركوس أنطونيوس والزعماء الجمهوريين أنكروا عليه وراثته؛ فشق طريقه، واستعان بجميع الطامعين في الإمبراطورية دون أن يقف إلى جانب أي منهم، وما كان من قيام الحكومتين الثلاثيتين في عامي ٤٣ ق.م و٣٧ ق.م ثم انتحار بروتس وكاسيوس في موقعة فيليبي عام ٤٢ ق.م إلا مراحل مهدت لانتصاره في موقعة أكتيوم البحرية عام ٣١ ق.م، وأصبح منذ ذلك التاريخ مخلص

ملوك البطالمة الآواخر، تتمركز حول تشجيع الملكية الخاصة والاستثمارات الفردية بأنواعها المختلفة[١] من أجل النهوض بحالة البلاد الاقتصادية، وخلق طبقة جديدة من ملاك الأراضي أصحاب الملكيات المتوسطة[٢].

ولما كانت الزراعة المصرية لا تعتمد علي المطر وإنما علي مياه النيل؛ فإن مساحة الأرض المنزرعة في مصر ومقدار غلتها كانا يتوقفان علي ضبط مياه النيل وحسن تصريفها، وكثيرًا ما كان فيضان النيل السنوي يحدث تغييرات ملحوظة في الأرض الزراعية[٣]، ولذلك اهتم الرومان بعملية مسح الأراضي والمزروعات وفحصها، والتي كانت نظامًا موروثًا عن المصريين منذ العصر الفرعوني ولم يطرأ عليها في العصر البطلمي سوى تغيير طفيف، واستمرت كما هي وبنفس الخطوات في العصر الروماني[٤].

البلاد وأملها الوحيد في توطيد السلام، وقام بتحويل نظام الحكم الروماني من نظام جمهوري إلى نظام إمبراطوري، وتولى عرش الإمبراطورية (٣٠ ق.م – ١٤م) نعمت فيهم الامبراطورية الرومانية بالاستقرار، وأصبح وحده على رأس الدولة،= =ومصدر كل حماية وسلطة في الإمبراطورية، وفي سنة ٢٧ ق.م اتخذ لقب أغسطس وهو لقب لاتيني يعني المهيب أو المعظم أو الجليل أو المبجل، وتُوفي عام ١٤ م عن عمر يناهز ٧٥ عامًا **للمزيد راجع:** أحمد غانم حافظ (٢٠٠٧)، *الإمبراطورية الرومانية من النشأة إلى الانهيار*، تقديم/ حسين الشيخ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ص٤١-٥٤؛ م. ب. تشارلز ورث (١٩٥٠)، *الإمبراطورية الرومانية*، ترجمة/ رمزي عبده جرجس، مراجعة/ محمد صقر خفاجة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ص١٠ – ١٢؛ إبراهيم رزق أيوب (١٩٩٦)، *التاريخ الروماني*، الشركة العالمية للكتاب، الطبعة الأولى، لبنان، ص ٢٣٥-٢٣٧؛ حسين الشيخ (٢٠٠٥)، *الرومان*، دراسات في تاريخ الحضارات القديمة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الثالثة، ص ١٦١-١٦٤؛ أحمد فاروق رضوان (٢٠٠٧)، *سيمبرونيا أحد المتغيرات الاجتماعية في المجتمع الروماني في القرن الأول قبل الميلاد*، مجلة التاريخ والمستقبل، كلية الآداب، جامعة المنيا، ص ٣٠-٥٠.

(١) حسين الشيخ (١٩٩٣)، *العصر الهللينستي، دراسات في تاريخ الحضارات القديمة، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية*، ص ٦٦.

(٢) حسن الإبياري وآخرون (٢٠٠٤)، *المرجع السابق*، ص ٢١٠.

(٣) أبو اليسر فرح (٢٠٠٢)، *الشرق الأدنى في العصرين الهلنستي والروماني، عين للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية، الطبعة الأولى، القاهرة*، ص ٢١٣.

(4) H. G. Lyons (1926), *Two Notes on Land – Measurement in Egypt, The Journal of Archaeology, Vol.12, London,* p.242.

٢. **أسباب مسح الأراضي والمزروعات:**

من المعلوم أن عملية مسح الأراضي والمزروعات إلى جانب كونها عملية ضرورية لنظام تحصيل الضرائب بصورة واقعية، وبيان مساحة كل قطعة أرض بعد انتهاء الفيضان السنوي، فقد كانت أيضًا إحدى متطلبات التخطيط الاقتصادي الجيد للإنتاج الزراعي في مصر في العصر الروماني، وبالنسبة للأرض الخاصة كان من صالح مستأجر الأرض وصاحبها مسح الأرض وما عليها من مزروعات ليعرف كل منهما استحقاقاته تفادياً للمنازعات بين بائع الأرض ومشتريها وبين الملاك وبعضهم البعض(١). ومن المحتمل أن ثمة عمليات **مسح عامة** كانت تُنفذ على فترات دورية محددة حين كان يعاد تخصيص الأرض للمالكين، وعند إعادة تأجير الأراضي العامة وأراضي الدولة للمستأجرين(٢)، وثمة عمليات **مسح جزئية** كانت تتم بناء على طلب بعض الأفراد(٣)، وكان يفرض على الفلاح الذي يطلب مسح أراضيه ضريبة عينية بلغت حوالي $1\frac{1}{2}$ أردب قمح بصرف النظر عن المساحة المطلوب مسحها(٤)، وكان قدوم فيضان النيل قبل موعده يتسبب في اتلاف المحاصيل المزروعة، وتأخر الفيضان عن موعده كان يحول دون غمر الأرض في الوقت الملائم مما يؤدي إلى تأخر عملية البذر، وتتعرض المحاصيل للتلف نتيجة لنموها في ظروف غير ملائمة، ومن ثم فإنها لا تنتج محصولًا وفيرًا، ولذلك كان لزامًا إجراء

---

(1) B.G.U (1895 – 1976), *Aegyptische urkunden aus den Staatlichen Mussen Zu Berlin, Griechische Urkunden, Berlin,* by Wilcken, Schubart and others ,13 Vols,2,616, LL.1-8 (2nd Cen A.D).

ἐωνησάμην
π(ερὶ(?)) ὑπάρχουσί μοι ⟦(ἀρουρ)⟧ περὶ κώμην Καρ(ανίδα)
κλήρου [κα]τοικ(ικοῦ) (ἀρούρης) □ ἐν τόπῳ Κω[ι]λ(άδι) λεγο(μένῳ).
ἐπὶ οὖν παρορίζομαι [ὑ]πὸ τῶν γιτόνων,
5 ἀξιῶ ἐ[π]ιτα[γ]ῆναι [τῷ τ]ῆ[ς] κώμης κωμογρ(αμματεῖ)
γενέσθα[ι] ἐπὶ τοὺ[ς] τόπους σὺν τῷ ὁριοδίκ(ῃ)
καὶ ἀναμετρῆσαι [τ]ὴν πᾶσα γῆν καὶ ἑκάστῳ
τὸ ἴδιο[ν] ἀπ[ο]καταστῆση

(٢) أمال الروبي (١٩٧٥)، *مظاهر الحياة في مصر في العصر الروماني (اجتماعيًا واقتصاديًا واداريًا)، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة*، ص ٧١.

(3) A. C. Johnson (1936), *Roman Egypt to the Reign of Diocletian, Economic Survey of Ancient Rome, Vol.2, Baltimore, Johns Hopkins Press,* p.30.

(٤) أمال الروبي (١٩٧٥)، *المرجع السابق*، ص ١٠٢.

مسح شامل لكافة الأراضي العامة والخاصة لضبط مساحتها حتى يمكن تقدير إيجارها وضرائبها العينية والنقدية[١].

٣. مراحل إجراء عملية مسح الأراضي والمزروعات وفحصها:

يختلف مسح الأراضي عن فحصها[٢] في مصر خلال العصر الروماني؛ **فالأول** هو مسح شامل وكامل للأراضي الزراعية وكان ذلك علي فترات زمنية معينة مع احتمال القيام بمسح جزئي إذا اقتضت الحاجة لذلك، **أما عملية الفحص** فإنها كانت تتم سنويًا[٣]، للأراضي التي تعرضت حالتها الإنتاجية للتغيير إما بشكل كلي أو بشكل جزئي[٤]، وذلك إما لأن المياه لا تغمرها فتصبح أراضي غير مروية (άβροχος Γή)[٥]، وإما لأنها تظل مغمورة بالمياه فتصبح أراضي مغمورة (έμβροχος Γή)[٦]، وإما لأنها أراضي غطتها الرمال (έν άμμων ὕφαμμος)[٧]، وإما لأنها مغطاة بطبقة ملحية ἅλμης [٨]، أو لأنها مغطاة بالأحراش فتصبح أراضي جافة

---

(١) ابراهيم عبد العزيز جندي (١٩٨٢)، *تطور أوضاع الأرض الزراعية في مصر إبان العصر الروماني (٣٠ ق.م – ٢٨٤ م)، رسالة ماجستير – غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس*، ص ١٠٦.

(٢) نفتالي لويس (١٩٩٧)، *الحياة في مصر في العصر الروماني (٣٠ ق.م – ٢٨٤م)*، ترجمة وتعليق/ *أمال الروبي، مراجعة/ محمد حمدي إبراهيم، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، الطبعة الأولى، القاهرة*، ص ١٧٧ الحاشية.

(3) A. Delage (1934), *Les Cadastres Antiques Jusqu'à Dioclétien,* Etudes de Papyrologie, Le Cairo: Institut français d'archéologie orientale, p.130.

(٤) مصطفى كمال عبد العليم (١٩٧٢)، *مصر الرومانية، مكتبة سعيد رأفت، القاهرة*، ص ٣٦.

(5) A. Delage (1934), *op,cit.,* p.151 ; M. Abd- EL Ghany (1986), *The problem of* □*βροχος γή in Roman Egypt,* in the Proceedings of the XVIII International Congress of Papyrology, Athens.

(6) B.G.U,4,1193 (8 B.C); P. Oxy (1898), *The Oxyrhnchus Papyri,* by. B. P. Grenfell, A. S. Hunt, H. I. Bell and Others, London,6,918 (101-200 A.D).

(7) B.G.U,1,108 (203-204 A. D) = Wilchen, Chr (1912), *Grundzuge und Chrestomathie der Papyruskunde,* by L. Mitteis and U. Wilcken, 2. Band. 2, Halfte, Leipzig- Brlin, 227 (203-204 A. D); P. Ryl (1911-1938), *Catalogue of the Greek Papyri in the Jhon Rylands Library,* by A. S. Hunt, J.de M. Johnson, V. Martin, C.H. Roberts and E.G. Turner,3 Vols, Manchester-London,2,87 (200-225 A.D).

(8) P. Hamb (1911), *Griechische Papyrus Urkunden der Hamburger Staats und Universitatsbibliothek,* by P. M. Meyer, B. Snell and other, Leipzig- Berlin,1,12 (209-210 A. D) = Wilchen, Chr,235 (209-210 A. D); P. Lond (1893), *Greek Papyri in the British Museum,* by F. G. Kenyon and H. I. Bell, London,2,267 (114 A.D) = Wilchen, Chr,234 (114 A.D).

χερσος ξυλετος[1]، وإما لأن الآفات σκωλη κοβρωτος والطيور τα πουλία أكلت وأهلكت محصولها[2]، ولذلك أصدر الامبراطور هادريان[3] (١١٧-١٣٨م) مرسومًا بخصوص الأراضي في مصر وعد فيه بأن عقود تأجير أراضي الدولة وتحديد إيجاراتها سيكون حسب القيمة والحالة الفعلية للأرض وعلى أساس عادل، وطبقًا لهذا الوعد فإن كثيرًا من المزارعين قد طلبوا من سلطات الإدارة المحلية في مصر بتخفيض الإيجارات المقررة علي أراضيهم[4].

ويتبين من بعض الوثائق البردية أن عملية مسح الأراضي والمزروعات وفحصها كان يصدر في الغالب من الوالي[5]، وأحيانًا من الوالي والإبستراتيجوس[6]، وأحيانًا أخرى من ناظر الضياع[7]، وفي بعض الأحيان كانت الوثائق تغفل مصدر الأمر بالمسح والفحص[1].

---

(1) M. Schnebel (1925), *Die Landwirtschaft im Hellenistischen Agypten, Vol.7 Munchener Beitrage,* p.9.

(2) P. Flor (1906-1915), *Papiri Greco - Egizii pubblicati della R. Accademia dei Lincei,* By D. Comparetti and G. Vitelli,3 Vols, Milan,2,150 (267 A.D).

(٣) **الامبراطور هادريان** ولد ونشأ هادريان في إيطاليا في مقاطعة هيسبانيا بايتيكا الرومانية؛ لكنه مرتبط أبويًا عبر عدة أجيال وعلى مدى عدة قرون بعائلة من هادريا (أتري الحديثة)، وهي بلدة قديمة في بيسينوم، كان والده بوبليوس إيليوس هادريانوس أفر عضو مجلس شيوخ برتبة جندي في الحرس الإمبراطوري الروماني، زار مصر في شتاء عام ١٣٠م وكانت ثالث زيارة لإمبراطور روماني إلى مصر حيث دخل مصر عن طريق فلسطين ثم من الفرما إلى رأس الدلتا ثم إلى صعيد مصر إلى منطقة طيبة ثم عاد إلي الإسكندرية مرة أخرى وكان غرض الرحلة هو التفتيش على ولايات الإمبراطورية الشرقية ومنهم مصر حيث اهتم بدراسة أحوال البلاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومن أهم أعماله في مصر إنشاء المدينة اليونانية الرابعة وهي مدينة أنتينوبوليس تخليدًا لذكرى غلامه أنتينوس الذي غرق بهذا المكان في النيل في يوم ٣٠ أكتوبر عام ١٣٠م عندما كان بصحبة الإمبراطور في جولة نيلية، وكان في الثامنة عشرة من عمره، وقد أمر هادريان بأن يقام له هيكل على شاطئ النيل دفن فيه الغلام، وأعلن للعالم أنه إله، ثم أنشأ حول ضريحه مدينة أنتينوبوليس **للمزيد راجع:** يسرية عبد العزيز حسني (٢٠١١)، *أنتينوبوليس المدينة المكرسة لأنتينوس المؤله في العصر الروماني، مجلة اتحاد الجامعات العربية للسياحة والضيافة، المجلد الثامن، العدد الثاني*، ص ٩٥-١٠٧؛
H. I. Bell (1940), *Antinoopolis: A Hadrianic Foundation in Egypt,* The Journal of Roman Studies, Vol. 30, Cambridge University Press, p.133.

(٤) سيد أحمد الناصري (١٩٩٥)، *الناس والحياة في مصر زمن الرومان في ضوء الوثائق والآثار (٣٠ ق.م – ٦٤١م)، دار النهضة العربية، القاهرة*، ص ٢٥٠ وما بعدها.

(5) P. Tebt (1902-1938), *The Tebtunis Papyri,3 Vols,* by, B. P. Grenfell, A. S. Hunt and others, London,2,324 (208 A.D); P. Oxy,42,3046 (244-245 A.D).

(6) P. Oxy,12,1459 (226 A.D).

(7) P. Ryl,4,596 (204 A.D); B.G.U,11,2023 (198-201 A.D).

وكان المسئولون يصدرون أوامرهم (Κελεθέντα) لمستأجرين أراضي الدولة وملاك الأراضي الخاصة بتقديم اشهارات (ἀπογραφαί) يوضحون فيها حالة أراضيهم إذا ما تغيرت حالتها الإنتاجية، واختلفت الآراء حول مواعيد تلك الأوامر؛ فالبعض يرى أنها كانت تصدر فقط في سنوات الفيضان الاستثنائي حيث أن الحكومة كانت لا تشجع تقديم هذه الاشهارات بطريقة دائمة نظراً لأن نفقات الفحص كانت باهظة[٢]، في حين أن البعض الأخر كان يرى أن تلك الأوامر كانت تصدر سنويًا، وذلك لأن إنتاجية الأرض كانت تتأثر بالظروف المحيطة وبالحالة الفعلية للفيضان كل عام[٣].

وكانت الاشهارات تقدم إما للاستراتيجوس[٤] وإما للكاتب الملكي[٥] وإما لكاتب القرية[٦] أو للثلاثة معًا[٧]، وتقدم في الفترة ما بين شهر أبيب (Ἐπείφ) وشهر أمشير(Μεχείρ)[٨]، وكان الهدف الرئيسي الذي يبتغيه المستأجرون من تقديم هذه الإشهارات هو تخفيض الإيجارات والضرائب أو الإعفاء الكامل منها[٩]، في حين كان غرض الحكومة من هذه الاشهارات تقدير تقريبي لما تتوقع الحصول عليه من دخل وتحدد الإيجارات والضرائب المقررة على هذه الأراضي التي تتغير حالتها الإنتاجية، وكان ينص صراحة في عقود الإيجار على تخفيض الإيجارات والضرائب إذا لم تغمر مياه الفيضان الأرض وأيضًا إذا رويت ريًا صناعيًا[١٠]، ولكن

(1) P. Mich (1931), *Papyri in the University of Michigan Collection,* by C. C. Edgar, A. E. R. Boak, J. G. Winter and others, Ann Arbor, and others,6,368 (170 A.D); P. Mich,6,369 (171 A.D).

(2) S. L. Wallace (1938), *Taxation in Egypt from Augustus to Diocletian, Princeton University, Greenwood Press, New York,* p.8.

(3) W.L. Westermann (1920), *The Uninundated Lands in Ptolemaic and Roman Egypt, Classical Philology, Vol. 15, Part1, University of Chicago Press,* p.135.

(4) P.S.I (1912-1935), *Papyri Greci e latini (Publicazioni della Societa Italiana per la ricerca dei papyri grecie latini in Egitto)* by G. Vitelli, M. Norsa and others,3,161 (169 A.D); S.B (1915-1934), *Sammelbuch Griechischer Urkunden aus Agypten,* by F.Preisigke, F.Bilabel and E.Kissling, Strassburg-Berlin – Leipzig,5,7528 (170 A.D).

(5) P. Oxy,12,1451 (175 A.D); P. Oxy,12,1459 (226 A.D); P. Oxy,12,1549 (240 A.D).

(6) P. Oxy,8,1113 (203 A. D); B.G.U,3,978 (123-145 A.D); P. Mich,6,369 (171 A.D).

(7) B.G.U,1,139 (202 A.D) = Wilchen, Chr,225 (202 A.D); P. Tebt,2,324 (208 A.D); P. Ryl,4,596 (204 A.D).

(8) P. Mich,6,366 (168 A.D).

(٩) ابراهيم عبد العزيز جندي (١٩٨٢)، *المرجع السابق*، ص١١١.

(10) P. Oxy,1,101 (142 A. D); P. Oxy,3,501 (187 A.D); B.G.U,2,640 (185 A.D); B.G.U,2,571 (151-152 A.D); B.G.U,3,831 (201 A.D); P. Lond,2,350 (212 A.D) = Wilchen, Chr,353 (212 A.D).

كانت الحكومة تفرض ضرائب وإيجارات على الأراضي غير المغمورة أعلى من الأراضي المغمورة وذلك لضمان زراعة الأراضي غير المغمورة[١].

وقد أصدر الوالي تيبريوس يوليوس الإسكندر[٢] مرسومًا أدان فيه تحديد معدل الإيجار أو الضريبة علي الأرض علي أساس متوسط الفيضانات السابقة وليس علي أساس الظروف الفعلية للأرض بعد الفيضان[٣]، ومن المحتمل أن يكون تيبريوس يوليوس الإسكندر قد أنشأ لجنة مؤلفة من ممثلين معنين من قبل الاستراتيجوس وموظفي القري المحليين للقيام بأعمال مسح الأرض، وهناك تعليمات موجهة لأعضاء مثل هذه اللجان نجدها في خطاب[٤] وجهه إليها الاستراتيجوس

(1) W. L. Westermann (1921), *The Uninundated Lands in Ptolemaic and Roman Egypt, Classical Philology Vol.16, Part2, The University of Chicago Press,* pp.171-176.

(٢) **تيبريوس يوليوس الإسكندر** Τιβέριος □ούλιος □λέξανδρος وُلِد في عائلة يهودية ثرية في الإسكندرية، كان واليًا على مصر (٦٦ – ٦٩م)، عينه الإمبراطور نيرون عام ٦٦م واليًا على مصر ولكنه تخلى عن الديانة اليهودية أو أهملها، وارتد عن دينه، واكتسب المواطنة الرومانية، وتدرج في سلك الوظائف الرومانية وتقلد منصب الابستراتيجوس في الإقليم الطيبي في عهد كلوديوس وظل به حتى عينه نيرون واليًا على مصر **للمزيد راجع:** مصطفي العبادي (١٩٩٩)، *مصر من الاسكندر الأكبر إلى الفتح العربي، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة*، ص ٩٧، ص ١٣٣.

(٣) **مرسوم الوالي تيبريوس يوليوس الإسكندر** (S.I.G.O **٦٦٩**) (D.A **٦٨**) احتفظت لنا إحدى الوثائق البردية U.G.B،١٥٦٣،٧ (D.A ٦٨) بجزء من المرسوم ولكن المرسوم في صورته الكاملة عثر عليه منقوشًا على جدران معبد هيبيس في الواحة الخارجة، ويعالج بعض التجاوزات التي كانت سببًا في احتجاجات بعض رعاياه، **<u>والجزء الخاص بمسح الأراضي والمزروعات من نص المرسوم ما يلي</u>** " ومن الأمثلة الأخرى على هذه الممارسات التي تتسم بالغش والخداع هو ما يطلق عليه تحصيل الضرائب بالمتوسط وليس بما يتفق والفيضان الفعلي للنيل، ومن خلال حسابات متوسطات بعض الفيضانات السابقة، ولكن ليس هناك ما هو أكثر عدلًا من الحقيقة المجردة، لذلك فلندع الناس يعيشون في ثقة ويزرعون أراضيهم بحماس وغيره، وهم علي يقين بأن جباية الضرائب منهم سوف تتم وفقًا للحالة الحقيقية للفيضان ولأرضهم المغطاة بمياه الفيضان، وليس بحسب أهواء أولئك الذين يزيفون السجلات بحساب المتوسطات، وإذا ما أدين أحد بالتزييف والتزوير فلسوف يدفع ثلاثة أضعاف" **للمزيد راجع:** محمد السيد عبد الغني (١٩٩٩)، *لمحات من تاريخ مصر تحت حكم الرومان، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية*، ص ٣٠٦-٣١٦.

(4) Wilchen, Chr,238, LL.1-13) 119-120 A.D).

أبوللونيوس حاكم إقليم الهيبتاكوميا (ἑπτακωμίας)(السبع قرى) في الصعيد – في شمال سوهاج الحالية في مصر العليا – ويتضمن: "إنني ألفت انتباهكم إلى هذا الأمر،/ وسأوضحه لملاك الأراضي الذين/ سيختارون للتفتيش على الأرض من المديريات الأخرى،/ وسوف أصدر إليهم التعليمات بمسح الأرض الزراعية/ أينما كان ذلك ضرورياً، ولست في حاجة/ إلي أن أكتب إليكم بإسهاب أن عليكم/ أن تراعوا ألا يتعرض السكان المحليون/ لأي تعسف أو تجاوزات أو ابتزاز/ عند إجراء التفتيش على الأرض".

وكان يرافق أعضاء لجان التفتيش مسّاحون يقومون بقياس ومسح الأراضي عندما تكون هناك حاجة إلى ذلك(١)، وكان على أعضاء لجان التفتيش تقديم ضمانات مالية، وكانت تحدث في بعض الأحيان احتكاكات وخلافات بين هذه اللجان وبين المزارعين وملاك الأراضي حول إعداد التقارير عن الأراضي، وكان من الممكن الطعن في تقارير لجان التفتيش والفحص وتقديراتها أو الاستئناف ضدها(٢).

ومما سبق عرضه يتضح أنه كان يتعين على الوالي أن يصدر سنويًا أمرًا بتقديم اشهارات عن حالة إنتاجية الأرض، وذلك ليكون تقدير الإيجارات والضرائب المقررة على أرض الدولة واستحقاقات الدولة من الأراضي الخاصة تقديرًا دقيقًا على أساس الحالة الواقعية بما لا يضر المزارعين والدولة معًا، لأن هذه الطريقة كانت تتيح للدولة الفرصة في زيادة دخلها، وتجنب الدولة العواقب الوخيمة التي تترتب على إرهاق المزارعين.

ὑπομιμνήσκω τοῦτο καὶ τοῖς εἰς τὴν ἐπίσκεψιν
αἱρεθησομένοις ἀπ' ἄλλων νομῶν εὐσχήμοσιν φα-
νερὸν ποιήσω, οἷς ἐπιστελῶ, ἵνα ὅπου ἐὰν δεήσῃ
τὸν σπόρον ἀναμετρήσωσιν. περισσὸν ἡγοῦμαι δι-
5 εξωδέστερον ὑμεῖν γράφειν, ὅπως μὴ βαρηθῶ-
σιν ἢ παραπραχθῶσιν οἱ ἐνχώριοι ἢ συκοφαντη-
θῶσιν, ὅταν ἐπισκέψεις γένωνται, ἐπεὶ οὔτε
ὑμεῖς τὴν ὑπόνοιαν ταύτην χωρεῖτε οὔτε οἱ
αἱρ[ε]θησόμενοι ὑπ' ἐμοῦ, ἀλλ' οὐδ' οἱ βασιλικοὶ γραμ-
10 ματεῖς. πέπεισμαι δέ, καὶ τοὺς ἄλλους τοὺς εἰς τὴν
ἐπίσκεψιν παραλαμβανομένους παραφυλάξετε
εἰς τὸ μηδὲν ἄτοπον ὑπ' αὐτῶν πραχθῆναι. ἐπεὶ
[.]. [. . . . .]με. [. . . . .]γου[. .]τρι[. .] ἐπεξ[. . . .]

(1) P. Hamb,1,12 (209-210 A.D) = Wilchen, Chr,235 (209-210 A.D).
(2) P. Oxy,12,1460 (219-224 A.D).

ولذلك فإن عملية مسح الأراضي والمزروعات وفحصها في العصر الروماني كانت تمر بأربع مراحل[١] وفيما يلي تفصيلًا لكل مرحلة على حده:

المرحلة الأولي: اعداد كاتب القرية لتقرير بناء على الاشهارات المقدمة إليه:

نظرًا لأن الفيضان كان يزيل كافة العلامات الفاصلة بين حدود الحقول في الأراضي الزراعية، وكان يحمل ضفاف الأنهار والقنوات والجزر بعيدًا، ويرسب التربة في أماكن أخري؛ فقد كانت هناك حاجة لإجراء مسح للأراضي بعد نهاية فترة الفيضان سنويًا، لذا فقد كانت هناك لجان تعين سنويًا لملاحظة حالة الأرض بعد الفيضان وتقدير معدل الضرائب حسب حالة الأرض؛ فمنها ما وصلت إليها مياه الفيضان، ومنها ما لم تصل إليه مياه الفيضان، أو غطته المياه أو الرمال[٢]، وذلك بأمر من الإستراتيجوس يرأسها كاتب القرية ومعه عدد من موظفي المسح[٣]، وفي نهاية عمل اللجنة يُقدم كاتب القرية تقريرًا من خلاله يتم إدراج قطع الأرض المنفصلة في تسلسل طبوغرافي، وبالنسبة لكل قطعة كانت تسجل فئتها الضريبية وشخص من يدفع هذه الضريبة سواء أكان مالكًا أم مستأجرًا، والمحاصيل المنزرعة، وموقع القطعة من مياه الفيضان ومساحتها[٤]، وكان عليه أن يترك في بيانه فراغًا بعد كل بند حتى يتسنى للجنة الفحص كتابة ملاحظاتها في هذه الفراغات[٥]، وهذه المعلومات كانت تدون في سجل المساحة، وبعد أن ينتهي الكاتب من عملية المسح والتفتيش عن الأرض يقدم تقريره إلي الإدارة المالية، والتي بدورها كانت تقدمه إلى لجنة الفحص لتبدأ المرحلة الثانية من مراحل إجراء عملية مسح الأراضي والمزروعات.

المرحلة الثانية: تقرير لجنة الفحص التي لم يكن كاتب القرية أحد أعضائها:

كان يلي عملية المسح والتفتيش عن الأرض عملية تالية تسمي عملية الفحص وهي عبارة عن زيارات تفقدية بغرض قياس الأرض قياسًا دقيقًا، وتقوم بهذه العملية لجنة مشكلة لهذا الغرض من الأثرياء من مديريات أخري ضمانًا للحياد التام، ولا يكون الكاتب أحد أعضائها[٦]، وذلك لأنه

---

(١) رجب سلامة عمران (١٩٩٧)، *المرجع السابق*، ص ٥٥.

(٢) محمد السيد عبد الغني (١٩٩٩)، *المرجع السابق*، ص ٢٠٥.

(3) A. C. Johnson (1936), *op,cit.,* p.31.

(٤) نفتالي لويس (١٩٩٤)، مصر تحت حكم *الرومان*، ترجمة/ فوزي مكاوي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ص ١٨٧.

(5) S. L. Wallace (1938), *op,cit.,* p.8.

(6) A. C. Johnson (1936), *op,cit.,* p.30.

من الجائز تواطؤ الكاتب مع أصحاب الاشهارات أو تحامله عليهم، واحتمال تأثيره على أعضاء اللجنة عند اضطلاعهم بمهمة الفحص وتقصي الحقيقة[١].

وكانت هذه اللجنة تتخذ من تقرير الكاتب أساسًا لها، بل وتقوم اللجنة المُشكلة لهذا الغرض بكتابة ملاحظاتها علي هوامش تقرير الكاتب، ومثل ذلك أننا نجد في إحدى البرديات[٢] بيانًا بالاشهارات مكتوبًا بخط كاتب القرية ونتيجة لجنة الفحص مكتوبة بخط أخر، وغالبًا ما تكشف هذه العملية عن المالكيين المزورين الذين بالغوا في تقدير الأرض التي لم تصلها مياه الفيضان – غير المروية – (ἄβροχος Γή)، ومعلومًا أن هذا النوع من الأرض كان يدفع إيجارًا أعلي، حيث كانت اللجنة تقوم بقياس كل ما ورد في تقرير الكاتب قياسًا دقيقًا بل وفحص هذا التقرير بعناية لأن هذا التقرير كان يعتبر تقييمًا لأداء الكاتب إلي جانب كونه دليل لتحديد مساحة الأرض غير المنزرعة أيضًا[٣].

ومن بداية الحكم الروماني وحتى أواخر القرن الثاني للميلاد كانت التعليمات الخاصة بعملية فحص الأراضي من اختصاصات الوالي فقط، ولكن منذ عهد الإمبراطور سبتميوس سيفيروس أصبحت هذه الأوامر والتعليمات لا تقتصر على الوالي فقط، بل ظهرت وظيفة المُشرف المالي على عملية فحص الأراضي وتقدير الضرائب على الأراضي المغمورة وغير المغمورة[٤]، ويُستدل على صحة ذلك من خلال إحدى فقرات مجموعة Oxy البردية والتي تعود إلى حوالي عام ٢٤٤– ٢٤٥ م[٥] والتي تشير إلى تسجيل خمس قطع من أراضي الاقطاعات

(1) P. Hamb,1,12 (209-210 A.D) =Wilchen, Chr,235 (209-210 A.D); Wilchen, Chr,238 (119-120 A.D).

(2) P. Ryl,2,426 (175-225 A.D).

(٣) مصطفى كمال عبد العليم (١٩٧٢)، *المرجع السابق*، ص ٣٦.

(٤) حسن الإبياري (٢٠٢٠)، *الموت في مصر زمن الرومان، الطبعة الأولى، سلسلة تاريخ المصريين العدد ٣٤٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة*، ص ٢٣٨.

(5) P. Oxy,42,3046, LL. 1-32 (244-245 A.D).

[κωμογρ(αμματεῖ) Πα]κερκῆ
[παρὰ Αὐρη]λ(ίου) Σαραπίωνος
Ἡρα[κ]λείδου τοῦ καὶ Πα-
νάρους ἀγορανομήσ[αντ(ος)]
τῆς Ἀντινοέων πόλεως.
κατὰ τὰ κελ(ευσθέντα) ὑπὸ Αὐρηλ(ίου)
Ἀντωνίνου τοῦ κρατίστ(ου)
πρὸς ταῖς ἐπισκέψεσι
περὶ ἀπογρ(αφῆς) ἀβρόχου καὶ

العسكرية التي تروى ريًا صناعيًا في مديرية أوكسيرنيخوس وتتضمن: "إلى كاتب قرية باكيركي/ من أوريليوس سارابيون/ بن هيراكليديس المدعو أيضًا/ باناروس، المشرف على السوق السابق/ بمدينة أنطينوبوليس، وفقًا للتعليمات الصادرة من/ أوريليوس أنطونينوس، المشرف المالي المبجل/ المتعلقة بعملية الفحص المرتبط بالأراضي غير المغمورة/ والأراضي المغمورة بمياه الفيضان/ أسجل للعام الثاني الحالي من حكم الإمبراطور/ ماركوس يوليوس قيصر فيليب، بالقرب من قرية باكيركي/ قطعة أرض على الضفة الشرقية للمعسكر التي/ كانت تدُعى فيما مضى مزرعة مينيكراتوس/ باسم بوليديوكيس بن هيراكليديس/ الأرض المقدر عليها الضريبة بمعدل أردب واحد للأرورة/ المفروضة على الأراضي التي تروى ريًا صناعيًا، تسعة أرورات، والممتلكات التي كانت فيما مضى ملكًا/ للمدعو بطلميوس بن إيبماخوس/ وهي بإسم بوبليوس إيليوس/ بن هيراكليديس قطعة من أرض الاقطاعات العسكرية، / المقدر عليها الضريبة بمعدل أردب واحد للأرورة،/ المفروضة على الأراضي التي تروى ريًا صناعيًا،/ ومساحتها ١٢ أرورة، باسم بطلميوس بن سارابيون،/ وحفيد سارابيون، الأرض المقدر عليها/ الضريبة بمعدل أردب واحد للأرورة،/ ومساحتها ١٢ ارورة وأخرى مساحتها ٨,٥ أرورة / ومجموعها ٢٠,٥

---

10 ἐπηντ(λημένης) ἀπογρ(άφομαι) πρὸς τὸ
ἐνεστὸς β (ἔτος) Μάρκων
[Ἰουλίω]ν Φι[λί]ππων
κ μι[σά]ρων [τῶν] κυρί[ων]
π[ερὶ] κώμην Πα-
15 κερκὴ ἐκ τ[οῦ Σ]ωστρά-
του παρεμ[βο]λῆς ἀπη-
λιώτου χ[ώμ]ατος καὶ
ἐποικίσου Μενεκράτους
λε[γο]μένου εἰς Πολυ-
20 δεύκην Ἡρακλείδου
(μοναρτάβου) [[ ]][. . .]ντλ(ημένης) (ἀρούρας) θ
καὶ (πρότερον) Πτο[. .]λεμαίου
Ἐπιμάχου εἰς Πούπλιο(ν)
Αἴλιον Ἡρακλείδην
25 κατοικ(ικῆς) (μοναρτάβου) ἐπηντλ(ημένης)
(ἀρούρας) ιβ καὶ εἰς Πτολεμαΐδα
Σαραπίωνος τοῦ Σαρα-
πίωνος (μοναρτάβου) (ἀρούρας) ιβ ἄλλαι
(ἄρουραι) η □ (γίνονται) (ἄρουραι) κ □ τὸ ἐπι-
30 βάλλον μοι μέρο(ς) (μοναρτάβου)
ἐπηντλ(ημένης) (ἄρουραι) ιβ καὶ περὶ τὸ Σα-
τύρ[ο]υ ἐποίκ(ιον) ἐκ το(ῦ) Ἀλεξάνδ(ρου).

أرورة، / حصتي في الأرض المقدر عليها/ الضريبة بمعدل أردب واحد للأرورة / على الأراضي التي تروى ريًا صناعيًا، ١٢ أرورة بالقرب من مزرعة ساتيروس/ من قطعة أرض الاسكندر".

ويتبين من العرض السابق أن مجموع الأراضي التي كان يمتلكها أربعة من الإغريق في ريف أوكسيرنيخوس بلغت **53** $\frac{1}{2}$ أرورة[١]، وكان المسئول عن إصدار التعليمات الخاصة بعملية فحص الأراضي وتقدير الضرائب على الأراضي المغمورة وغير المغمورة بمياه الفيضان مُشرف مالي يدعى أوريليوس أنطونينوس، ومن المعروف أن هذه الوظيفة ظهرت منذ عهد الإمبراطور سيبتموس سيفيروس – الإمبراطور الروماني الحادي والعشرون (١٩٣-٢١١م) – ولكن شاغلها لم يكن مسئولًا عن عملية فحص الأراضي إلا في عهد الإمبراطور فيليب العربي (٢٤٤-٢٤٩م).

ويُستدل على صحة ذلك أيضاً من خلال إحدى فقرات مجموعة B.G.U البردية والتي تعود إلى حوالي عام ٢٧ ق.م[٢] وهي عبارة عن شكوى ثلاثة مزارعين لغرق مساحة $\frac{1}{4}$أرورة من كل منهم – نتيجة الفيضان – من مساحة ٧ أرورات يزرعونها، ورغم غرق المساحة

(١) الأرورة Αρουρα مقياس للأراضي الزراعية في مصر خلال العصر البطلمي، وتقدر بحوالي ٢٧٥٦ مترًا مربعًا، وقد كانت مساحة الفدان المصري القديم حوالي خمسة عشر قيراطًا وواحدًا وعشرين سهمًا، وكان مربع كل ضلع مائة ذراع مصري، وكان الذراع المصري يعادل حوالي ٥٢٣ مليمترًا **راجع:** هــارولد إدريس بل (١٩٧٣)، *مصر من الاسكندر الأكبر حتى الفتح العربي (دراسة في انتشار الحضارة الهللينية واضمحلالها)*، نقله إلى العربية/ عبد اللطيف أحمد علي، دار النهضة العربية، بيروت، ص ٦٣؛ أسماء محمد متولي الطموهي (٢٠٠٩)، *شكاوى الأفراد في مصر في عصر الرومان*، رسالة ماجستير – غير منشورة– كلية الآداب، جامعة القاهرة، ص ٦٤، حاشية (٢).

(2) B.G.U,16,2599, LL.1-24 (27 B.C).

Θέωνι βασιλικῶι γραμματεῖ
παρὰ Πανετβέως [τοῦ] Ὥρου καὶ παρ[ὰ]
Ἁρρνδώτου τοῦ Ἁρονδώτου καὶ παρ[ὰ]
Ψενοβάστιος τοῦ καὶ Βενιτις τῶν {μ}
5 τριῶν ἀπὸ Κεφαλῶν· ὑπαρχόντων
ἡμῖν περὶ Ταφθῖριν ἐπταρουρικῶν
κλήρων τριῶν ὑπὲρ ὧν τελοῦμεν
τὰ καθήκοντα δημόσια καὶ τὰ συντελέ-
σματα πάντα ἀνεγκλήτως, ἐν δὲ τῶι
10 τε[τ]άρτωι (ἔτει) βεβρεγμένου ἐξ ἑκάστου
[κ]λήρου ἡμίσους τετάρτου ὥστ᾽ ε[ἶναι] ἀναγεγραμμέναι α γ´ δ´
[ἄρου(αι)] β δ´· Ζήνων ὁ τῶν πράξ τοπ[ο-]

المذكورة إلا أن الضرائب المفروضة عليهم لم تخفض، لذلك يطالبون الكاتب الملكي بإعادة فحص الأرض مرة أخرى بعد الفيضان لتحديد قيمة الضريبة الصحيحة.

المرحلة الثالثة: قيام كاتب القرية بتعديل تقريره وبيانات المسح وفقًا لما جاء في تقرير لجنة الفحص:

بعد أن تنتهي لجنة الفحص والتفتيش عن الأرض من أعمالها، تُسلم تقريرها للكاتب ليعدل بيانات المسح التي كان قد أجراها من قبل بناء على التعديلات التي أجرتها لجنة الفحص والتفتيش(١)، وكثيرًا ما اعتمد كاتب القرية على مجهوده الشخصي في استكمال كشوفه فيما يختص بتغيير الملكيات وحيازة الأرض، وكان يقوم بإحصاء المباني المقامة على الأراضي الزراعية، وكان يخدم بهذا الإجراء التعداد المدني، كما كان يجري من حين لآخر عملية فحص للمنشآت التي كانت تقام على الأراضي الزراعية(٢).

المرحلة الرابعة: يرفع كاتب القرية تقريرًا نهائيًا وسجلًا فعليًا للإدارة المالية:

بعد تسلم الكاتب لتقرير لجنة الفحص وإجراء التعديلات اللازمة يقوم بإعداد تقريرًا شاملًا عن الأراضي الخاضعة للضريبة والأرض المسجلة خطأ كأرض جافة، والأرض الجافة فعلًا، ويشير إلي أي أرض يمكن ريها فعليًا داخل نطاق اختصاصه، ويذكر الكاتب في تقريره مقارنة بين ضرائب هذا العام وضرائب العام السابق لكل قطعة أرض(٣)، ثم يعد الكاتب ملخصات لهذه

[. . . .] συνδυασάμενος Α[. .]ῳτῃ τῶι
[. . . .]. σγραμματεῖ καὶ ἐπιβαλόντες
15 [ἐπὶ τὰ]ς οἰκίας ἡμῶν ἐξεμετρήσαντο
[. . . .]οται ὑπὲρ τῶν σημαινομέ(νων) ἀρουρῶν β δ′
[. . . .]. . ( ) ιβ □ [. . ε]ν ἀμελίαι καὶ [. .]λλαεωγ
[. . . .]. . . ἐν ἀναρχίαι· διὸ προήγμεθα
[τὴν ἐπί σ]ε τριήσασθαι καταφυγήν· αξιρῦμε[ν]
20 [ἐὰν] φαίνηταί μοι(*) . . . . ὡς κρμιόμεθα
πλείω ἀπεσήμεθα τῶν καθηκόν-
τ[ων] δημοσίων ἵν' ὦμεν τετευχότες
τῆς σῆς ἀντιλήμψεως·
εὐτύχει

(١) رجب سلامة عمران (١٩٩٧)، *المرجع السابق*، ص ٥٤.

(٢) نفتالي لويس (١٩٩٧)، *المرجع السابق*، ص ١٧٧ الحاشية.

(3) P. Giss (1910-1912), *Griechische Papyri im Museum des Oberhessisschen Geschichtsvereins zu Gissen,* by O. Eger, E. Kornemann and P. M. Meyer, Leipzig-Berlin,1,60 (118 A.D).

التقارير (تقرير المسح – تقرير لجنة الفحص – التقرير الذي أعده الكاتب بعد الفحص) ويرسلها إلي موظفي الإدارة المالية لتساعدهم في تقدير الضرائب على الأراضي[١].

أما عن مضمون تقرير عملية المسح فكان يرد فيه (مساحة قطعة الأرض، وما عليها من إيجارات، وحدودها، ومساحة القرية ككل، إلى جانب إنتاج كل قطعة أرض واسم كل مستأجر وكل مالك، ونوع المحصول الذي ينمو فيها، وكيف ومتى تصل إليها مياه الفيضان)، وهذا السجل الفعلي للأرض في كل قرية يتخذه الكاتب كأساس في تقدير الضرائب في نطاق اختصاصه والإيجار المستخلص عن كل جزء[٢].

وكانت تكتب عدة نسخ من السجل الذي يعده كاتب القرية وتسلم احداها لجباة الضرائب (πράκτορι σιτικών) لكي تساعدهم في جباية استحقاقات الدولة[٣]، وتودع نسخة أخرى في دار السجلات العامة (βιβλιοθήκης δημοσίων λόγων) بالمديرية[٤]، ويحتفظ بالنسخة الثالثة في دائرة الاختصاص سواء في المدينة أو القرية[٥]، وكان على كاتب القرية أن يتابع أي تغيير يطرأ ويقوم بإبلاغ الجهات المسئولة عن ذلك، كما أنه كان عليه إذا وجد خطأ في تقرير اللجنة أن يصحح سجله ويوجه نسخة مصححة إلي جباة الضرائب وأيضًا إلي سجلات المديرية ويخطر كذلك الاستراتيجوس والكاتب الملكي[٦].

وخلاصة ما سبق يتضح أن عملية مسح وفحص أراضي الدولة والأراضي الخاصة كانا ضروريين لتحديد استحقاقات الدولة تحديدًا دقيقًا دون إجحاف على المزارعين إذا سارت الأمور سيرًا طبيعيًا، وإذا روعيت فعلًا حالة مختلف فئات الأراضي، وهو مع الأسف ما كان لا يحدث دائمًا مما أفضى إلى عواقب وخيمة في أواخر حكم الرومان في مصر.

---

(١) أمال الروبي (١٩٧٥)، *المرجع السابق*، ص ٧٢؛ السيد جابر محمد عطا الله (٢٠١٤)، *نهر النيل والمجاعات في مصر خلال العصرين اليوناني والروماني، دورية كان التاريخية، المجلد السابع، العدد السادس والعشرون*، ص ١١٩.

(2) W. L. Westermann, (1920), *op,cit.,* p.122-123.

(3) B.G.U,2,457 (132-133 A.D) = Wilchen, Chr,252 (132-133 A.D).

(4) B.G.U,1,175) 100 – 299 A.D).

(5) S. L. Wallace (1938), *op,cit.,* p.9.

(٦) ابراهيم عبد العزيز جندي (١٩٨٢)، *المرجع السابق*، ص ١١٩.

٤. **الموظفون القائمون على عمليات مسح الأراضي والمزروعات:**

١) كاتب القرية Κωμαγρομματεύς:

كان كاتب القرية المسئول الأول عن عملية مسح الأراضي والمزروعات أمام رؤسائه – الاستراتيجوس والكاتب الملكي – فهو كما قلنا الذي يعد التقرير الخاص بعملية المسح بناء على الاشهارات المقدمة إليه، ويقدمه إلى لجنة الفحص لتعد تقريرها ولم يكن الكاتب أحد أعضائها، ثم يقوم الكاتب بتعديل تقريره وبيانات المسح وفقًا لما جاء في تقرير لجنة الفحص، ثم يرفع الكاتب التقرير النهائي والسجل الفعلي لعملية المسح إلى الإدارة المالية والذي تتخذه كأساس في تقدير الضرائب والإيجار المستخلص عن كل جزء، وكان على كاتب القرية أن يتابع أي تغيير يطرأ ويقوم بإبلاغ الجهات المسئولة عن ذلك، كما كان عليه إذا وجد خطأ في تقرير اللجنة أن يصحح سجله، وكان يعاون كاتب القرية في هذه المهمة عدد من المساحين وموظف يرد ذكره في الوثائق باسم معين الحدود (ὁριοδεικτής)[١] .

٢) المساح γεωμέτρης:

كان المساحون أعضاء اللجنة المشكلة للقيام بعملية مسح الأراضي والمزروعات، وإليهم يصدر كاتب القرية أوامره للقيام بمهامهم، حيث كانوا يصدرون في نهاية عملهم إعلانًا يوجهونه إلى رئيسهم – كاتب القرية –، وكان الكاتب يكلفهم بقياس الأراضي المملوكة للحكومة ورفع مساحتها في حالة تقدم أحد الأفراد لشرائها[٢]، وكان لهم أيضًا دورًا في حالة قيام المنازعات بين الأفراد حول ملكيتهم للأرض وهو أمرًا كان يحدث كثيرًا في مصر خلال العصر الروماني[٣].

٣) معين الحدود ὁριοδεικτής:

كان معين الحدود يظهر بصفته مساعدًا للكاتب ويتم استدعاؤه عند تقسيم التركات أو النزاع بين الأفراد، ولم يكن يستدعى منفردًا بل بصحبة كاتب القرية، وكانت مدة توليه الوظيفة لا تزيد عن ست سنوات[٤]، حيث كتب أحد الأفراد التماسًا إلي الاستراتيجوس يطلب منه حضور معين الحدود برفقة كاتب القرية ليقيما قطعة أرض ليعطي كل مالك قطعة أرض حقه، حيث كانت قطعة الأرض هذه شركة بين أكثر من فرد، وفي هذه الحالة نجد معين الحدود يعمل كمساعد

(1) H. G. Lyons (1926), *op,cit.,* pp.343-344.

(2) P. Amherst., (1900-1901), *The Amherst Papyri of Lord Amherst of Hackney,* by B.P. Grenfell and A. S. Hunt, London,2,68 (89-92 A.D) = Wilchen, Chr,374 (89-92 A.D).

(٣) رجب سلامة عمران (١٩٩٧)، *المرجع السابق*، ص ٥٦.

(4) B.G.U.,3,616 (Late 2nd Cen A.D).

لكاتب القرية الذي يسترشد برأيه حول مواضع الحدود وتقرير الأمر وفض النزاع، ولم يكن الأمر يخلو من تنازع علي أرض بين كاتبي قريتين متجاورتين تقع علي حدود القريتين لذلك كان معين الحدود ينُتدب ليقرر إلي أي من القريتين تنتمي قطعة الأرض وبالتالي أي من الكاتبين أحق بفرض ضريبة عليها ثم جمعها[١].

٤) <u>الجنوستير γνωστήρ:</u>

كان الجنوستير[٢] تربطه علاقة قوية بعملية مسح الأراضي والمزروعات في مصر خلال العصر الروماني في القرن الرابع الميلادي، لأنه كان يرفع تقارير بهذا الشأن إلى الإستراتيجوس، ويُستدل على صحة ذلك من خلال إحدى فقرات مجموعة Cairo Preis البردية والتي تعود إلى حوالي عام ٣٢١م[٣] وهي عبارة عن تقرير مرسل إلى إستراتيجوس (στρατηγώι) هيرموبوليس (σρμοπολίτου) من قبل موظف قياس الأراضي العامة (δημόσιος γεωμέτρου) وجنوستير(γνωστήρ) قرية سينابي(Σιναπή) بخصوص مسح الأراضي والمزروعات بالقرية.

(1) H. Kupiszewski (1952), *Surveyorship in the Law of Greco-Roman Egypt, Journal of Juristic Papyrology, Vol.6, Johannes Stroux, Berlin,* pp.260-262.

(٢) **الجنوستير** الشخص الذي يشهد على شيء ما، أو الذي يعرف أو يضمن حقيقة شيء ما، والشخص الذي يعرف شخصاً ما معرفة شخصية، أو يحدد هويته ويتعرف عليه، والجنوستير هي اسم الفاعل من الفعل جيجنوسكو γιγνώσκω أي أن يعرف، وقد وجد لفظ الجنوستير كشاهد μάρτύρος أو كضامن ἔγγυητής في بدايات العصر البطلمي، وقد ذكرت في برديات زينون في وثيقة بردية ((Zenon-Cairo.P ١،٥٩٠١٩ تعود إلى عام ٢٦٠–٢٥٨ ق.م في عهد الملك بطلميوس الثاني –فيلادلفيوس–، واستمرت وظيفة الجنوستير موجودة في العصر الروماني، وجاء ذكرها في العصر الروماني في وثيقة مؤرخة بنهاية القرن الأول قبل الميلاد في بردية (Oxy .P ١٢،١٤٧٩)، وظل الجنوستير خلال العصر البطلمي وفترة غير قليلة من العصر الروماني مجرد شخص يتم الاستعانة به كشاهد أو ضامن لأشخاص وثيق الصلة بهم، ثم تحول بعد ذلك إلى موظف إداري في المدينة أو القرية التابع لها، وكان يساعد الكومارخ في الاعمال الاشرافية والرقابية ويقوم بتحصيل أنواع مختلفة من الضرائب لحساب الدولة، ويقوم بترشيح الأفراد للخدمة الإلزامية **للمزيد راجع:** عبد اللطيف فايز علي (٢٠١٦)، *وظيفة الجنوستير في مصر في عصر الرومان*، المجلد الرابع والعشرون، العدد الرابع والعشرون، مجلة المؤرخ العربي، ص ٧٩–١١٦.

(3) P. Cairo Preis (1911), *Griechische Urkunden des agyptischen Museums Zu Kairo,* by F. Preisigke, Strassburg,8 (321 A.D).

٥. <u>الأدوات المستخدمة في عمليات مسح الأراضي والمزروعات:</u>

إن الأدوات المستخدمة في مسح الأراضي والمزروعات لم تكن مستحدثة في عصر البطالمة والرومان بل كانت متأصلة منذ العصر الفرعوني، مع الأخذ في الاعتبار اختلاف مقاييس كل أداة من عصر إلى عصر مثل الحبل والقصبة، وتشير إحدى فقرات مجموعة Tebtunis البردية والتي تعود إلى حوالي عام ١١٨ ق.م[١] إلى ظهور أداة جديدة لمسح الأراضي والمزروعات في العصر البطلمي تسمي بريفورا (περιφορά) علمًا بأن أحد الباحثين[٢] أشار إلى مقياس بريفورا قائلًا "أن هذا المقياس كان يستخدم في قياس الزوايا القائمة في بعض قطع الأراضي، لتفادي التقدير الجزافي لهذه الأراضي"، ومن الجائز أن ألة بريفورا في العصر البطلمي كانت تعادل الألة التي كانت تدعى Groma (γρομά) في العصر الروماني.

وكانت الجروما Groma أداة بسيطة للغاية، وهي ربما من أصل يوناني، وطورها الرومان ليستخدموها الاستخدام الأمثل، وأصبحت تقريبًا العلامة التجارية لمسّاح الأراضي في مصر خلال العصر الروماني[٣]، وهي الأداة التي وضعت بها خطط المدن والطرق والمخيمات والمستوطنات المحصنة، وكذلك الحيازات على الأراضي المزروعة[٤]، وتتكون الجروما أساسًا من صليب أفقي ذراعاه في زوايا قائمة علي دعامة عمودية، ومن نهاية كلًا من الأذرع الأربعة يُعلق حبلًا مشدودًا بثقل وقد وجد الباحث Della Corte مدير الحفريات في بومبي الأداة الأصلية للجروما شكل (١) عندما ذهب مع إحدى البعثات إلى الفيوم لجمع البرديات من العصر البطلمي والروماني، وتم تطويرها بعد ذلك بإضافة مسمار حديدي طولي في الوسط لغرسها في الأرض المراد قياس زواياها القائمة وتحديد مواضع الحدود بها والخاصة بتقسيم الأراضي[٥] شكل (٢)، وكان يستخدمها المّساح لرسم خط مستقيم بزاوية أفقية في قياس أبعاد الأراضي، لذلك كانت تعمل فقط في المستوي الأفقي ولم تكن تهتم باختلاف الارتفاعات والانحدارات؛ فإذا صادف المسّاح

(1) P. Tebt,1,12, LL.14-26 (118 B.C).
(2) H. G. Lyons (1926), *op,cit.,* p.242.
(3) M. J. T. Lewis (2001), *Surveying Instruments of Greece and Rome,* Combridge University Press, p.124-125.
(4) H. G. Lyons (1926), *op,cit.,* p.243.
(5) M. J. T. Lewis (2001), *op,cit.,* p.128.

واديًا منحدرًا من جانبيه عريضًا جدًا لا يمكن أن يستخدم ألة الجروما لقياس أبعاد هذه الأرض التي بها انحدارات، ولذلك كانوا يستخدمون ألة أخري تسمى الميرخيت Merchet[١].

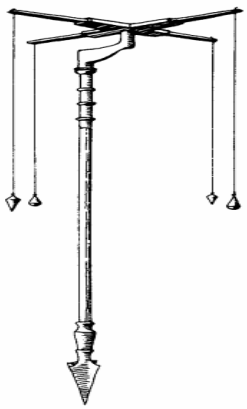

شكل (2) جروما تم العثور عليها في بومبي Pompeii
***(Wartnaby,1968, p.7)**

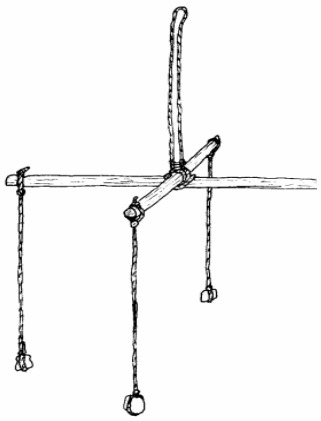

شكل (1) جروما تم العثور عليها في الفيوم Fayom
****(Della Corte, 1922, Fig 13)**

أما الميرخيت Merchet (μηρχετ) فهي آلة مصرية قديمة تعرف باسم مرخت mr*ḫ*t ، ولكي يحدد المصريين القدماء الاتجاهات الأربعة للأراضي استخدموا جهازًا ينطوي على قدر من البساطة وأطلقوا عليه **مرخت** وهي عبارة عن مسمار مثبت في عمود خشبي يسمح بتحديد الرؤية، فكانوا يسطحون رقعة من التراب ليشكلوا خطًا أفقيًا مستويًا، ويسجلون من خلاله بواسطة المرخيت نقطتي شروق وغروب أحد النجوم الثوابت، وربما كان نجمًا من نجوم مجموعة الدب الأكبر، ويحدد منتصف الزاوية التي ترسمها هاتان النقطتان اتجاه الشمال الحقيقي[٢]، وقد طور الرومان هذه الآلة حيث علقوا كره من الرصاص وميزان خيط علقا في عمود أفقي، وكانت تستخدم في توضيح أو ملاحظة أهداف أو أشكال بالرجوع إلي منحنيات مختارة، أي يستخدمها الرومان في الأراضي التي بها انحدارات[٣]، ومن هنا فإن تطوير الجروما من هذه المرخيت وذلك عن طريق تعليق كره من الرصاص في نهاية كل عمود، وكذلك وجود مثل هذين

---

(١) رجب سلامة عمران (١٩٩٧)، *المرجع السابق*، ص ٥٦.

(٢) نيقولا جريمال (١٩٩٣)، *تاريخ مصر القديمة، ترجمة/ ماهر جويجاتي، مراجعة/ زكية طبوزاده، الطبعة الثانية، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة*، ص ١٤٧.

(٣) رجب سلامة عمران (١٩٩٧)، *المرجع السابق*، ص ٥٦.

العموديين في الزوايا اليمنى يبدو تطورًا طبيعيًا على الرغم من أن العقلية الرومانية أدخلت تغييرًا عليها(١).

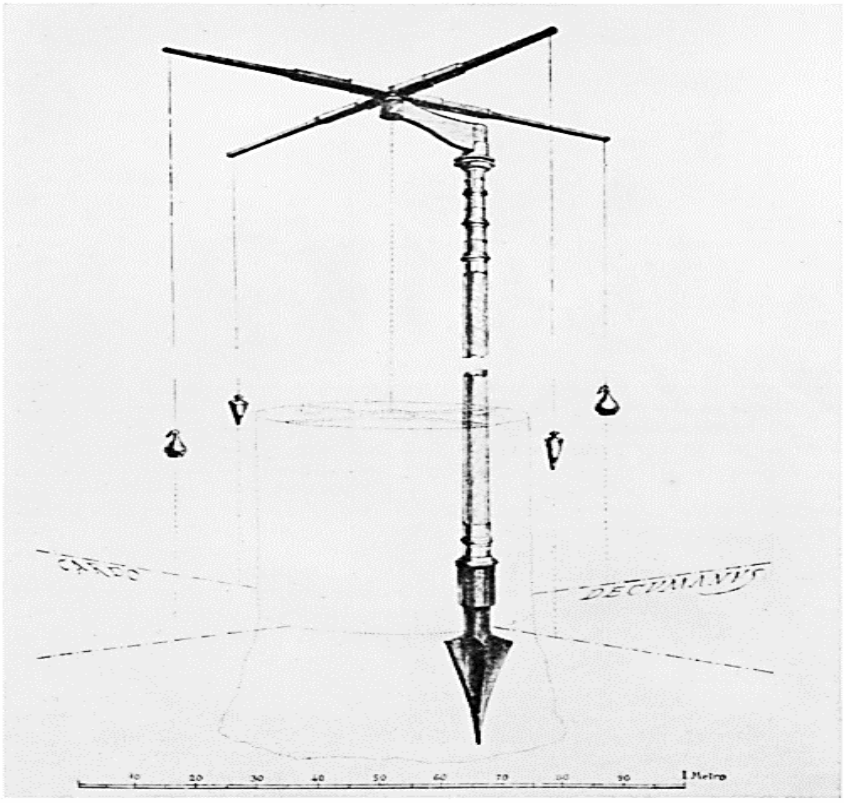

FIG. 1.—Pompeian Groma (Reconstruction by Matteo della Corte)

خامساً: الخاتمة

بعد دراسة الموضوع دراسة وثائقية تم التوصل إلى النتائج التالية:

أولًا: تنوع البحث بين العديد من العناصر على النحو التالي:

١. تعريف مسح الأراضي والمزروعات

٢. أسباب مسح الأراضي والمزروعات.

---

(1) H. G. Lyons (1926), *op,cit.,* pp.242-244.

* J. Wartnaby (1968), *Surveying Instruments and Methods,* Science Museum illustrated booklets, London: Her Majesty's Stationery Office, p.7.

** M. Della Corte (1922), *Groma, Monumenti Antichi,* University of Chicago Press, Fig.13, pp.259-262.

٣. مراحل إجراء عملية مسح الأراضي والمزروعات وفحصها.

- **المرحلة الأولى:** اعداد كاتب القرية لتقرير بناء على الاشهارات المقدمة إليه
- **المرحلة الثانية:** تقرير لجنة الفحص التي لم يكن الكاتب أحد أعضائها
- **المرحلة الثالثة:** قيام كاتب القرية بتعديل تقريره وبيانات المسح وفقًا لما جاء في تقرير لجنة الفحص
- **المرحلة الرابعة:** يرفع الكاتب تقريرًا نهائيًا وسجلًا فعليًا للإدارة المالية

٤. الأدوات المستخدمة في عمليات مسح الأراضي والمزروعات.

٥. الموظفون القائمون على عمليات مسح الأراضي والمزروعات.

- كاتب القرية Κωμαγρομματεϋς
- المساح γεωμέτρης
- معين الحدود όριοδεικτής
- الجنوستير γνωστήρ

ثانياً: ظهرت أهمية عملية مسح الأراضي والمزروعات وفحصها في مصر خلال العصر الروماني فإلى جانب كونها عملية ضرورية لنظام تحصيل الضرائب بصورة واقعية، وبيان مساحة كل قطعة أرض بعد انتهاء الفيضان السنوي، فقد كانت أيضًا إحدى متطلبات التخطيط الاقتصادي الجيد للإنتاج الزراعي في مصر في العصر الروماني.

ثالثًا: كانت تقارير مسح الأراضي والمزروعات وفحصها في مصر خلال العصر الروماني تمد الوالي الروماني ومن ثم الإمبراطور بتحديد الحد الأدنى والأقصى للإيجار السنوي للأراضي بأنواعها المختلفة؛ لأن فيضان النيل السنوي كان يؤثر في مساحة وإنتاجية الأراضي مما يحتم مراقبتها وإعادة مسحها بهدف خدمة متطلبات الإمبراطورية الرومانية اقتصاديًا.

رابعًا: ربما أحيانًا تتم عمليات مسح الأراضي والمزروعات دون الارتباط بالفيضان السنوي في حالة وقوع منازعات فيما بين مستأجريها وحائزيها أو غيرهم أحيانًا مثل تحديد الحدود بين الملاك والمستأجرين بعضهم البعض أو عدم رضا الملاك أو المستأجرين عن نتيجة المسح الأولى، ومن ثم يزداد دخل استخدام هذه الأدوات للارتقاء بالاقتصاد المصري خلال العصر الروماني.

خامسًا: استخدام (المساحون ومعيني الحدود والجنوستير) عدة أدوات لمسح الأراضي والمزروعات وفحصها في مصر خلال العصر الروماني منها على سبيل المثال: الحبل، والقصبة، وآلة البريفورا، وألة الجروما، وطوروا آلة الميرخيت مما يدر دخلاً وفيرًا على الزراعة المصرية والولاية الرومانية بصفة خاصة ومن ثم على الإمبراطورية الرومانية بصفة عامة.

سادسًا: نجح الرومان في الارتقاء والتطوير والتنظيم والإشراف والمراقبة لعمليات مسح الأراضي والمزروعات وفحصها حرصًا منهم على بقاء مواردها الاقتصادية.

سابعًا: كانت عملية مسح الأراضي تختلف عن فحصها في مصر خلال العصر الروماني؛ فالأولى هي مسح شامل وكامل للأراضي الزراعية وكان ذلك على فترات زمنية معينة مع احتمال القيام بمسح جزئي إذا اقتضت الحاجة لذلك، أما عملية الفحص فإنها كانت تتم سنويًا، للأراضي التي تعرضت حالتها الإنتاجية للتغيير إما بشكل كلي أو بشكل جزئي.

المصادر والمراجع

أولًا: المصادر الوثائقية:

١- الوثائق البردية:

B.G.U., (1895 – 1976), Aegyptische urkunden aus den Staatlichen Mussen Zu Berlin, Griechische Urkunden, by Wilcken, Schubart and others ,13 Vols, Berlin.

P. Amherst., (1900-1901), The Amherst Papyri of Lord Amherst of Hackney, by B.P. Grenfell and A. S. Hunt, London.

P. Cairo Preis., (1911), Griechische Urkunden des agyptischen Museums Zu Kairo, by F. Preisigke, Strassburg.

P. Flor., (1906-1915), Papiri Greco - Egizii pubblicati della R. Accademia dei Lincei, By D. Comparetti and G. Vitelli,3 Vols, Milan.

P. Giss., (1910-1912), Griechische Papyri im Museum des Oberhessisschen Geschichtsvereins zu Gissen, by O. Eger, E. Kornemann and P. M. Meyer, Leipzig-Berlin.

P. Hamb., (1911), Griechische Papyrus Urkunden der Hamburger Staats und Universitatsbibliothek, by P. M. Meyer, B. Snell and other, Leipzig- Berlin.

P. Lond., (1893), Greek Papyri in the British Museum, by F.G.Kenyon and H. I. Bell, London.

P. Mich., (1931), Papyri in the University of Michigan Collection, by C. C. Edgar, A. E. R. Boak, J. G. Winter and others, Ann Arbor, and others.
P. Oxy., (1898), The Oxyrhnchus Papyri, by. B. P. Grenfell, A. S. Hunt, H. I. Bell and Others, London.
P. Ryl., (1911-1938), Catalogue of the Greek Papyri in the Jhon Rylands Library, by A. S. Hunt, J.de M. Johnson, V. Martin, C.H. Roberts and E.G. Turner,3 Vols, Manchester-London.
P. Tebt., (1902-1938), The Tebtunis Papyri,3 Vols, by, B. P. Grenfell, A. S. Hunt and others, London.
P.S.I., (1912-1935), Papyri Greci e latini (Publicazioni della Societa Italiana per la ricerca dei papyri grecie latini in Egitto) by G. Vitelli, M. Norsa and others.
S.B., (1915-1934), Sammelbuch Griechischer Urkunden aus Agypten, by F.Preisigke, F.Bilabel and E.Kissling, Strassburg-Berlin – Leipzig.
Wilchen, Chr., (1912), Grundzuge und Chrestomathie der Papyruskunde, by L. Mitteis and U. Wilcken, 2. Band. 2, Halfte, Leipzig- Brlin.

٢ – النقوش:

O.G.I.S., (1903–1905), Orientis Graeci Inscriptiones Selectae, Supplementum Sylloges Inscriptionum Graecarum, by W. Dittenberger, 2 vols, Lipsiae.

ثانيًا: المراجع:

١ – المراجع الأجنبية

Bell, Harold Idris., (1940), Antinoopolis: A Hadrianic Foundation in Egypt, The Journal of Roman Studies, Vol. 30, Cambridge University Press.

Crawford, Dorothy., (1971), Kerkeosiris an Egyptian Village in the Ptolemaic Period, Cambridge University Press.

Déléage, André., (1934), Les Cadastres Antiques Jusqu'à Dioclétien, Etudes de Papyrologie, Le Caire: Institut français d'archéologie orientale.

Della Corte, Matteo., (1922), Groma, Monumenti Antichi, University of Chicago Press.

Johnson, Allan Chester., (1936), Roman Egypt to the Reign of Diocletian, Economic Survey of Ancient Rome, Vol.2, Baltimore, Johns Hopkins Press.

Kupiszewski, Henryk., (1952), Surveyorship in the Law of Greco-Roman Egypt, Journal of Juristic Papyrology, Vol.6, Johannes Stroux, Berlin.

Lewis, M. J. T., (2001), Surveying Instruments of Greece and Rome, Cambridge: Cambridge University Press.

Lyons, Henry., (1926), Two Notes on Land – Measurement in Egypt, The Journal of Archaeology, Vol.12, London.

Manning, Joseph G., (2003), Land and Power in Ptolemaic Egypt, The Structure of Land Tenure, Cambridge University Press, New York.

M. Abd- EL Ghany (1986), The problem of □βροχος γή in Roman Egypt, in the Proceedings of the XVIII International Congress of Papyrology, Athens.

Preaux, Claire., (1939), L'Economic Royale des L'agides, Bruxelles, Edition De La Fondation Égyptologique Reine Élisabeth.

Rostovtzeff, Michael Ivanovitch., (1922), A Large Estate in Egypt in The Third Century B.C, A Study in Economic History, Madeson, Cornell University Library.

……..., (1929), Roman Exploitation of Egypt in the First Century A.D, Journal of Economic and Busines History.

……...., (1941), The Social and Economic History of the Hellenstic World, 3 Vols, Oxford, Clarendon University Press.

……...., (1957), The Social and Economic History of The Roman Empire, Second Edition,1, Oxford, The Clarendon Press.

Schnebel, Michael., (1925), Die Landwirtschaft im Hellenistischen Agypten, Vol.7 Munchener Beitrage.

Wallace, Sherman Leroy., (1938), Taxation in Egypt from Augustus to Diocletian, Princeton University, Greenwood Press, New York.

Wartnaby, J., (1968), Surveying Instruments and Methods, Science Museum illustrated booklets, London: Her Majesty's Stationery Office.

Westermann, William Linn., (1917), Allius Gallus and the Reorganization of the Irrigation System under Augustus, Classical Philology,12, University of Chicago Press.

……., (1920), The Uninundated Lands in Ptolemaic and Roman Egypt, Classical Philology, Vol. 15, Part1, University of Chicago Press.

……., (1921), The Uninundated Lands in Ptolemaic and Roman Egypt, Classical Philology, Vol.16, Part2, The University of Chicago Press.

٢- <u>المراجع العربية:</u>

إبراهيم رزق أيوب (١٩٩٦)، التاريخ الروماني، الشركة العالمية للكتاب، الطبعة الأولى، لبنان.

إبراهيم عبد العزيز جندي (١٩٨٢)، تطور أوضاع الأرض الزراعية في مصر إبان العصر الروماني (٣٠ ق.م – ٢٨٤ م)، رسالة ماجستير – غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس.

أبو اليسر عبد العظيم فرح (٢٠٠٢)، الشرق الأدنى في العصرين الهلنستي والروماني، عين للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية، الطبعة الأولى، القاهرة.

أحمد عزت عبد الكريم (٢٠٢١)، الأرض والفلاح في مصر، مجموعة مقالات عن الأرض والفلاح في مصر على مر العصور، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

أحمد غانم حافظ (٢٠٠٧)، الإمبراطورية الرومانية من النشأة إلى الانهيار، تقديم/ حسين الشيخ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

أحمد فاروق رضوان (٢٠١٣)، المسح والمكاييل والموازين كمعايير لتقدير الثروة في مصر في العصر البطلمي (دراسة وثائقية)، مركز الدراسات البردية والنقوش، جامعة عين شمس، المؤتمر الدولي الرابع (الفكر في مصر عبر العصور).

..... (٢٠٠٧)، سيمبرونيا أحد المتغيرات الاجتماعية في المجتمع الروماني في القرن الأول قبل الميلاد، مجلة التاريخ والمستقبل، كلية الآداب، جامعة المنيا.

أسماء محمد متولي الطموهي (٢٠٠٩)، شكاوى الأفراد في مصر في عصر الرومان، رسالة ماجستير – غير منشورة– كلية الآداب، جامعة القاهرة.

أمال محمد الروبي (١٩٧٥)، مظاهر الحياة في مصر في العصر الروماني (اجتماعيًا واقتصاديًا واداريًا)، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة.

أمل جابر يوسف أحمد (٢٠١٨)، المراسيم الاقتصادية للأباطرة الرومان في مصر الرومانية دواعيها وآثارها (٣٠ ق.م – ٢٨٤م)، مجلة مركز حضارات البحر المتوسط، كلية الآداب، جامعة سوهاج، المجلد الثاني، العدد الأول.

حسن أحمد حسن الإبياري (٢٠٢٠)، الموت في مصر زمن الرومان، الطبعة الأولى، سلسلة تاريخ المصريين العدد ٣٤٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

..... (٢٠٠٤)، تاريخ مصر الاجتماعي والاقتصادي في عصر الرومان، دار العلم، الفيوم.
حسين الشيخ (١٩٩٣)، العصر الهلنستي، دراسات في تاريخ الحضارات القديمة، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية.
..... (٢٠٠٥)، الرومان، دراسات في تاريخ الحضارات القديمة، دار المعرفة الجامعية، الطبعة الثالثة، الإسكندرية.
رجب سلامة عمران (١٩٩٧)، كاتب القرية في مصر في العصر الروماني (دراسة وثائقية في الادارة المحلية)، رسالة ماجستير – غير منشورة – كلية الآداب، جامعة عين شمس.
سيد أحمد علي الناصري (١٩٩٥)، الناس والحياة في مصر زمن الرومان في ضوء الوثائق والآثار (٣٠ ق.م – ٦٤١م)، دار النهضة العربية، القاهرة.
السيد جابر محمد عطا الله (٢٠١٤)، نهر النيل والمجاعات في مصر خلال العصرين اليوناني والروماني، دورية كان التاريخية، المجلد السابع، العدد السادس والعشرون.
شحاته محمد اسماعيل (١٩٧٨)، انحرافات الموظفين في مصر في عصر البطالمة، رسالة دكتوراه – غير منشورة – كلية الآداب، جامعة عين شمس.
عاصم أحمد حسين (١٩٨١)، أثر الضرائب في كيان دولة البطالمة، رسالة دكتوراه – غير منشورة – كلية الآداب، جامعة المنيا.
عبد اللطيف أحمد علي (١٩٨٨)، مصر والامبراطورية الرومانية في ضوء الأوراق البردية، دار النهضة العربية، بيروت.
عبد اللطيف فايز علي (٢٠١٦)، وظيفة الجنوستير في مصر في عصر الرومان، مجلة المؤرخ العربي المجلد الرابع والعشرون، العدد الرابع والعشرون.
فوزي مكاوي (١٩٩٩)، الشرق الأدنى في العصرين الهلنستي والروماني، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة.
محمد السيد عبد الغنى (١٩٩٩)، لمحات من تاريخ مصر تحت حكم الرومان، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.
مصطفى عبد الحميد العبادي (١٩٧٤)، الأرض والفلاح في مصر الرومانية، مجلة الجمعية المصرية الدراسات التاريخية، القاهرة.
..... (١٩٩٩)، مصر من الاسكندر الأكبر إلى الفتح العربي، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة.

مصطفي كمال عبد العليم (١٩٧٢)، مصر الرومانية، مكتبة سعيد رأفت، القاهرة.
ملاك فكري توفيق (٢٠١٢)، النشاط الاقتصادي للكنائس والأديرة في مصر في العصر الروماني المتأخر، رسالة ماجستير– غير منشورة– كلية الآداب، جامعة بنها.
يسرية عبد العزيز حسني (٢٠١١)، أنتينوبوليس المدينة المكرسة لأنتينوس المؤله في العصر الروماني، مجلة اتحاد الجامعات العربية للسياحة والضيافة، المجلد الثامن، العدد الثاني.

٣- <u>المراجع المُعربة:</u>

أدولف إرمان (١٩٩٥)، ديانة مصر القديمة (نشأتها وتطورها ونهايتها في أربعة آلاف سنة)، ترجمة/عبد المنعم أبو بكر ومحمد أنور شكري، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، القاهرة.
جورج بوزنر وآخرون (١٩٩٦)، معجم الحضارة المصرية القديمة، ترجمة/أمين سلامة، مراجعة/ سيد توفيق، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
م. ب. تشارلز ورث (١٩٥٠)، الإمبراطورية الرومانية، ترجمة/ رمزي عبده جرجس، مراجعة/ محمد صقر خفاجة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
نفتالي لويس (١٩٩٤)، مصر تحت حكم الرومان، ترجمة/ فوزي مكاوي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
..... (١٩٩٧)، الحياة في مصر في العصر الروماني (٣٠ ق.م – ٢٨٤م)، ترجمة وتعليق/ أمال الروبي، مراجعة/ محمد حمدي إبراهيم، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، الطبعة الأولى، القاهرة.
نيقولا جريمال (١٩٩٣)، تاريخ مصر القديمة، ترجمة/ ماهر جويجاتي، مراجعة/ زكية طبوزاده، الطبعة الثانية، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة.
هـــارولد إدريس بل (١٩٧٣)، مصر من الاسكندر الأكبر حتى الفتح العربي (دراسة في انتشار الحضارة الهللينية واضمحلالها)، نقله إلى العربية/ عبد اللطيف أحمد علي، دار النهضة العربية، بيروت.
ياروسلاف تشرني (١٩٩٦)، الديانة المصرية القديمة، ترجمة/ أحمد قدري، مراجعة/ محمود ماهر طه، دار الشروق، القاهرة.